تقرير مقدم من

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

حول

دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني

عمان – الأردن

كانون الأول 2023

- **المقدمة:**

منذ تولي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين مهامه الدستورية، شهد القطاع الخاص اهتماماً كبيراً نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومساهمته بشكل بارز في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُوفر فرص عمل تقلل من معدلات البطالة وتحسن مستوى المعيشة، كما يمكّن الأفراد من تطوير مهاراتهم والمساهمة في الاقتصاد، مع تعزيز قدرات العمال وزيادة فرصهم في سوق العمل، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توليد فرص العمل، وتكوين رأس المال الثابت، إضافة إلى مساهمته في دفع الضرائب التي ترفد مستوى الإيرادات العامة في الاقتصاد الأردني.

وأكد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين على أهمية دور القطاع الخاص في خلق مليون فرصة عمل جديدة للأردنيين خلال العقد المقبل في إطار رؤية التحديث الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، يتطلب جلب استثمارات وتمويل بنحو 41 مليار دينار على مدى العقد القادم، وتوقع جلالته جذب معظم هذه الاستثمارات من قطاع الأعمال الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في المسؤولية المجتمعية، فالقطاع الخاص يخدم المجتمع الوطني من خلال تخصيص جزء من أرباحهم لدعم المشاريع الخيرية والمساهمة في حل مشكلات المجتمع، مثل التعليم والصحة والبيئة، أيضاً القطاع الخاص يعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التفاعل بإيجابية مع البيئة والمجتمع المحلي، وتطوير تقنيات وأساليب إنتاج أكثر استدامة، فالقطاع الخاص يلعب دورًا حاسمًا في توظيف الأفراد وتعزيز المسؤولية المجتمعية من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

فمن المهم النظر لموضوع المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص على أنه مفهوم واسع وشامل لعدة مجالات سياسية وإجتماعية واقتصادية، وأنه على القطاع الخاص أن يعزز دوره بشكل فعلي لتحقيق التنمية المستدامة، ومن الجدير ذكره أن ما ينفقه القطاع الخاص على المسؤولية الإجتماعية لا يعتبر كافيا في ظل التحديات الاقتصادية والإجتماعية الراهنة وبالتالي من المهم التركيز على تكثيف وتوحيد وتنسيق جهود الشركات المكونة للقطاع الخاص بهدف تحقيق ما يحتاجه المجتمع.

- **دور القطاع الخاص في التوظيف:**

حسب تقرير البنك المركزي لعام 2022، بلغت نسبة إجمالي المشتغليين الأردنيين في القطاع الخاص ما يقارب 62% بالمقارنة مع القطاع العام والذي بلغت نسبة إجمالي المشتغليين الأردنيين ما يقارب 38.2%، وتسيطر منشآت القطاع الخاص التي توظف 100 فرد أو أكثر على سوق العمل، إذ قامت بتوظيف 301,915 فرداً في عام 2018 .أما ثاني وثالث أكبر المنشآت، فهي المنشآت التي توظف 1-4 أفراد و5-19 فرداً، أما من الجدير المؤسسات التي توظف 100 فرداً وأكثر قد زادت حصتها في إجمالي العمالة الخاصة إلى مايقارب 36% في عام 2018 على الرغم من ان المؤسسات الصغيرة (1-4) لازالت تشغل حوالي 33 % من اعداد العاملين.

ومن خلال برنامج التشغيل الوطني لعام 2023 بلغ عدد الحاصلين على وظيفة في القطاع الخاص 26,318 شخصاً والبالغ عددها 1077 منشأة، وسجلت أعلى معدلات نسب التشغيل في قطاع التعليم بنسبة 40% والصناعي بنسبة 35% والقطاع السياحي 28%، في حين سجل أدنى معدلات نسب التشغيل في قطاع التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2% وأنشطة المنظمات والهيئات الخارجية 1% وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء 0.03%.

ويهدف البرنامج الوطني إلى توفير 60 ألف فرصة عمل للأردنيين والأردنيات من الفئة العمرية 18-40 سنة في القطاع الخاص، ويعتمد على طلب القطاع الخاص في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في محافظات المملكة كافة.

- **دور القطاع الخاص في المسؤولية المجتمعية:**

تصدر القطاع المصرفي النسبة الأكبر في دعم المسؤولية المجتمعية، حيث يبلغ متوسط الإنفاق السنوي للبنوك على المسؤولية المجتمعية بمبلغ 30 مليون دينار أردني، أي بنسبة تصل إلى 6% من صافي أرباح البنوك، وسجل حجم إنفاق البنوك على المسؤولية المجتمعية بمبلغ 150 مليون دينار أردني خلال فترة 2018-2022، بينما في عام 2019 أنفقت 60 شركة في سوق عمان المالي 39 مليون دينار أردني على المسؤولية المجتمعية، وبنسبة تصل إلى 23% من مجمل أرباح هذه الشركة.

إلا أن الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية من قبل القطاع الخاص ما زالت دون المستوى المراد تحقيقه، ففي عام 2022 بلغت أرباح 169 شركة حسب افصاحات للبورصة 421 مليون دينار أردني في حين بلغت 1,305 ملايين دينار أردني في عام 2021 أي بارتفاع في الأرباح الصافية 85 % خلال عام واحد، وبلغت أرباح البنوك التجارية الصافية بعد الضريبة في عام 2022 ما يعادل 820 مليون دينار أردني، حيث أن حجم الأرباح المتحققة من النشاط التجاري للشركات في الأردن وما تنفقه من خلال المسؤولية الاجتماعية مبالغ لا تكاد تذكر.

وعليه فإنه من المهم أن تخصص المؤسسات جزءا من إيراداتها لدعم أعمال المجتمع المحلي حيث أنه عندما يحاول القطاع الخاص بمساهمته الفعلية إلى الإرتقاء بالمجتمع وتطويره بجميع المجالات العلمية والصحية والتنموية وغيرها فإن ذلك سيكون له دور أساسي ومهم في تحسين صورة القطاع الخاص في المجتمع. ويمكن تناول المجالات التي يمكن من خلالها للقطاع الخاص أن يساهم ايجابيا في المجتمع بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولا: دور القطاع الخاص على المستوى القانوني والأخلاقي: وتتمثل بالنقاط التالية:

1. التأكد من تطبيق القوانين والانظمة بعدالة وبدون تمييز، والالتزام بأنظمة السلامة والبيئة.
2. المساهمة في تحديد الابعاد التنموية في المجالات الاجتماعية والبيئية وحقوق الانسان وغيرها.
3. حماية المستهلك من خلال توفير السلع المنتجة والخدمات المقدمة بنوعية جيدة، وحسب المواصفات المقبولة، وبأسعار عادلة.
4. حماية المستهلك من الاستغلال والاحتكار، والتعاون الايجابي مع جمعيات حماية المستهلك.
5. الحرص على سلامة وجودة المنتج الغذائي، والتعاون مع المؤسسة العامة للغذاء والدواء بهذا الشأن.

ثانيا: دور القطاع الخاص على مستوى العاملين فيها: وتتمثل بالناط التالية:

1. توفير بيئة عمل صحية وسليمة وآمنة ومراعاة متطلبات السلامة العمالية والبيئية.
2. ان تكون الرواتب المدفوعة للعمال تتناسب مع طبيعة وظروف العمل.
3. وضع نظام حوافز ومكافآت للمتميزين من العمال.
4. توفير فرص وبرامج التدريب المناسبة لتطوير مهارات العمال.
5. توفير التأمين الصحي المناسب للعمال وعائلاتهم، والضمان الاجتماعي.
6. توفير المواصلات، أو وضع الترتيبات المناسبة لتأمين نقل العمال الى مكان العمل.
7. المساعدة في تأمين سكن مناسب للعمال من خلال برامج لمنح قروض اسكان بشروط ميسرة او اقامة مشاريع اسكان مناسبة.
8. تقديم دعم مالي مناسب لتعليم ابناء العاملين ومنح خاصة للمتفوقين منهم.

ثالثا:دور القطاع الخاص في الأعمال الخيرية: وتتمثل بالنقاط التالية:

1. تقديم التبرعات والمساعدات المالية عن طريق جعل الزكاة بنداً رئيسياً في ميزانية الشركات وتوزيعاتها من الارباح، واقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراسته "الافادة من الوقف الاسلامي واعمال الوقف الاخرى لخدمة المجتمع، او مؤسساته، او افراده.
2. تقديم مساعدات مالية وعينية على اساس منظم للفقراء والمساكين والايتام ودور الرعاية الاجتماعية سواءً بشكل مباشر او عن طريق المؤسسات المرخصة لذلك.

3. اعطاء اولوية في الدعم والمساعدات لمناطق جيوب الفقر في المحافظات المختلفة.
4. دعم النوادي الرياضية ومراكز الشباب.
5. دعم انشاء حدائق عامة في المناطق التي لا تتوفر فيها، وتخصيص جزء منه للاطفال.
6. دعم المشروعات الخيرية أو الاسهام في تأسيسها التي تهدف لتوفير العون المنتظم للمواطنين لتحسين ظروفهم المعيشية.

رابعا: دور القطاع الخاص في دعم التعليم والبحث العلمي وتتمثل بالنقاط التالية:

1. دعم العملية التعليمية من خلال انشاء ودعم المدارس والمعاهد العلمية ورياض الاطفال لتوفير فرص التعليم للاعداد المتزايدة من السكان نظراً لمحدودية استيعاب المدارس الحكومية.
2. تقديم منح للمتفوقين من الطلاب الذين لا تتوفر لديهم امكانات مالية كافية، وايفادهم في بعثات علمية في التخصصات التي يحتاجها القطاع الخاص.
3. دعم صناديق الطلاب الفقراء في الجامعات والمعاهد العلمية.
4. تقديم دعم مالي للمدارس والمعاهد العلمية من خلال تزويدها بالتجهيزات التي تحتاجها والتي لا تسمح مواردها ولا موازنة الدولة بتوفيرها.
5. دعم وتكريم المبدعين والمخترعين والمفكرين من شبابنا ومنحهم جوائز مناسبة تكون حافزاً لهم ولغيرهم للابداع والابتكار.
6. التنسيق مع الجامعات، والاستفادة من الخبرات المتوفرة لديها للقيام بالدراسات الاقتصادية التي يحتاجها القطاع الخاص، والتباحث المستمر مع الجامعات للمواءمة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ومراجعة المناهج الدراسية على ضوء ذلك باستمرار، وهذه الأمور تتطلب التواصل المستمر بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
7. دعم مراكز ومؤسسات البحث العلمي وتقديم التمويل اللازم لها وبشكل خاص للدراسات التي تقوم بها في القطاعات الهامة بالنسبة للشأن الاقتصادي، ودعم المؤتمرات والندوات التي تعقدها هذه المؤسسات.

خامسا: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل بالنقاط التالية:

1. الاسهام في معالجة قضايا الفقر والبطالة من خلال اقامة مشاريع استثمارية، لتوفير فرص عمل اضافية، شريطة توفر البيئة المناسبة والتشريعات المحفزة للاستثمار.
2. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الحرفية والمنزلية.
3. تشجيع ودعم المشروعات التعاونية التي تخدم قطاعاً واسعاً.
4. الاسهام في دعم مشاريع التنمية الريفية ومناطق جيوب الفقر.
5. رعاية ودعم المؤتمرات والندوات التي تعالج- القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
6. ابداء الرأي في القوانين والتشريعات المالية والاقتصادية وفي الخطط التنموية انطلاقاً من مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

7. الاسهام في عمليات التوعية بحماية البيئة، ودعم المشروعات التي تقام لهذا الغرض، والتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة بهذا الشأن.
8. تدريب العمال على أهمية حماية البيئة والمحافظة على نظافتها وسلامتها.
9. التأكد من التخلص من النفايات والنفايات الصناعية والطبية بشكل خاص بطريقة لا تضر بالبيئة ولا تلوث الهواء ومصادر المياه.
10. تقديم المساعدات الممكنة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
11. المساهمة في حملات التوعية الصحية للمواطنين وتقديم الدعم المناسب لهذه الغاية.
12. المساهمة بحملات التوعية بقوانين وأنظمة وقواعد وآداب السير لتجنيب الحوادث التي تقع بسبب عدم التقيد بهذه الامور.

- **التوصيات:**

يعد القطاع الخاص جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، فهذا يفرض عليه مسؤولية المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحسين المستوى الاقتصادي للأفراد و زيادة قدرة الوحدات الاقتصادية المختلفة على العمل والإنفاق، وعليه توصي جمعية رجال الأعمال الأردنيين على:

1. تطوير بيئة الأعمال الممكنة للقطاع الخاص، لتحقيق الأهداف المرجوة لتسهيل الأعمال التجارية ومضاعفة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة، وتوفير فرص عمل أكثر.

2. تعزيز البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص وضرورة تشجيع المستثمرين المحليين للتوسع بأعمالهم وإيجاد نوافذ تمويل ميسرة للقطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تواجه عقبات جراء تبعات ظروف المنطقة ووضع خطط قصيرة ومتوسطة الأجل للتعامل مع تداعيات الأوضاع الراهنة.

3. التركيز على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمشروع الناقل الوطني للمياه ليكون مشروعا وطنيا بمساهمة الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

4. التركيز على العلاقة التكاملية بين القطاع الخاص والعام وأهمية المساهمة في مواجهة التحديات الإجتماعية ومحاولة معالجتها بهدف الإرتقاء إلى وضع مجتمعي أفضل في جميع المجالات.